الصباح الاقتصادية
12
العدد 3858 - السنة الثالثة عشرة
الإثنين 13 جمادى الأولى 1442 - الموافق 28 ديسمبر 2020
Monday 28 December 2020 - No.3858 - 13 th Year

بعد حصولها على موافقة «أسواق المال»

البورصة تعيد هيكلة متطلبات ترقية الشركات إلى «السوق الأول»

بعد النجاح الذي حققه «السوق الأول»، والذي يعتبر الواجهة المثالية للمستثمرين لما يوفره من معايير عالية للشفافية والالتزام بمعايير السيولة للسوق، أعلنت بورصة الكويت أنها حصلت على موافقة هيئة أسواق المال لإعادة هيكلة متطلبات الترقية الى «السوق الأول»، وذلك في خطوة تهدف لرفع مستوى الشفافية، وتوسيع قاعدة الشركات المدرجة في «السوق الأول» عبر إفساح المجال لدخول المزيد من الشركات المتوسطة والكبيرة إليه، الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي في تطوير سوق المال الكويتي ويصب في مصلحة المستثمرين.

هذا وستشمل إعادة هيكلة متطلبات الإدراج في «السوق الأول» تثبيت متطلب القيمة السوقية للشركات المدرجة في هذا السوق على 78 مليون دينار كويتي كحد أدنى للتأهل، أي ما يعادل متوسط القيمة السوقية للشركات المدرجة حالياً في بورصة الكويت. كما أجرت بورصة الكويت بالتعاون مع هيئة أسواق المال دراسة لتحديد هذه القيمة المتوسطة، والتي سيتم تحديثها متى ما تغيرت القيم السوقية للشركات المدرجة بشكل ملحوظ.

اضافة الى ذلك، فقد تم حذف الشرط المتعلق بنسبة قيمة السعر إلى القيمة الاسمية لسهم الشركة. هذا كما قامت بورصة الكويت بإضافة متطلب جديد يتعلق بعدم الترقية إلى «السوق الأول» بالنسبة إلى الشركات التي صدر في حقها جزاءات تأديبية خلال السنتين السابقتين لوقت المراجعة السنوية تتعلق بوقف تداول الورقة المالية المصدرة عن الشركة، أو وقف أو إلغاء ترخيصها، أو عزل كل أو بعض أعضاء مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي. ذلك وسيتم تفعيل هذه المتطلبات ابتداءً من المراجعة السنوية التي ستجرى في يناير من العام 2021، وسوف يتم الإعلان عن نتائج المراجعة للشركات في ثاني يوم أحد من شهر يناير، على أن تصبح سارية المفعول اعتباراً من ثاني يوم أحد من شهر فبراير.

«العام» يتراجع 16.88 نقطة خلال جلسة «حمراء» للمؤشرات

كما قرر مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الموافقة على مقترح بورصة الكويت بوضع حكم انتقالي لتعليق إعادة تصنيف الشركات من «السوق الأول» الى «السوق الرئيسي» لهذه السنة فقط بسبب عدم استيفاء معيار السيولة.

ويأتي دعم هيئة أسواق المال لهذه المبادرة لما لها من أهمية في زيادة معايير الشفافية وإفساح المجال للمزيد من الشركات المتوسطة الجيدة للدخول إلى سوق النخبة في بورصة الكويت والمساهمة في تطوير سوق المال الكويتي بشكل عام، مما سيرفع قدرة السوق على استقطاب المستثمر المحلي والأجنبي للاستثمار في الشركات المدرجة فيه.

أدت معايير ومتطلبات «السوق الأول»، والتي تتضمن افصاحات ثنائية اللغة ومؤتمرات محللين وتخصيص إدارة مسؤولة عن علاقات المستثمرين وعقد مؤتمرات المحللين بشكل دوري، الى جعله واجهة سوق المال الكويتي للمستثمرين المحليين والأجانب. والآن، بعد مضي ما يقارب سنتين على تقسيم السوق، أصبحت الفرصة مواتية لزيادة عدد الشركات المدرجة في «السوق الأول» وذلك بترقية الشركات المدرجة في «السوق الرئيسي» المطابقة لمعايير السيولة، والراغبة في توسعة قاعدة مساهميها والتواصل مع المجتمع الاستثماري المحلي والعالمي، علماً بأن عملية الترقية اختيارية وترجع للشركة المعنية.

البورصة تدخل مرحلة جديدة

ومن الجدير بالذكر بأن أغلب المنتجات الاستثمارية عادةً ما تكون فعالة وتعمل بشكل أفضل مع الأوراق المالية ذات السيولة العالية، كما أن الشركات المتوسطة والكبيرة التي تتمتع بسيولة عالية وتهدف إلى التواصل الفعال مع مساهميها عادة ما تجذب أنظار المستثمر المؤسسي الأجنبي والمحلي، الأمر الذي تشجعه بورصة الكويت من خلال أيامها المؤسسية الهادفة إلى تسويق الشركات المدرجة في سوق المال الكويتي للمجتمع الاستثماري وما توفره من فرص استثمارية، وذلك من خلال تنظيم اللقاءات بين الشركات الكويتية المدرجة وكبرى شركات الاستثمار وإدارة الأصول المالية عالمياً، وتسليط الضوء على المتانة المالية واستراتيجية العمل لهذه الشركات لتقديم نظرة أعمق حول فوائد الاستثمار في سوق المال الكويتي.

تعمل بورصة الكويت على تنمية سوق مالي قوي يتمتع بالسيولة والمصداقية، قادر على فتح المجال بشكل فعال أمام الجهات المصدرة للأوراق المالية للتواصل مع أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين بما يتيح فرص حقيقية متنوعة للعائد على الاستثمار، ويساعد على خلق سوق مالي متطور ورائد على المستوى الإقليمي.

هبوط جماعي للمؤشرات

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على انخفاض مؤشر السوق العام 16ر88 نقطة ليبلغ مستوى 5552ر51 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر3 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 135ر5 مليون سهم تمت عبر 5007 صفقات نقدية بقيمة 16ر4 مليون دينار (نحو 54ر12 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 12ر6 نقطة ليبلغ مستوى 4534ر10 نقطة بنسبة هبوط بلغت 28ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 118ر5 مليون سهم تمت عبر 3480 صفقة نقدية بقيمة 9ر3 مليون دينار (نحو 30ر6 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 18ر9 نقطة ليبلغ مستوى 6069ر46 نقطة بنسبة هبوط بلغت 31ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 17 مليون سهم تمت عبر 1527 صفقة بقيمة 7ر15 مليون دينار (نحو 23ر5 مليون دولار).

وفي غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) نحو 5ر5 نقطة ليبلغ مستوى 4612ر26 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0ر12 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 99ر7 مليون سهم تمت عبر 2328 صفقة نقدية بقيمة 7ر8 مليون دينار (نحو 25ر7 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (ياكو) و(السورية) و(ثريا) و(بيان) أما شركات (أرزان) و(الاولى) و(عقارات ك) و(إيفا) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (يوباك) و(معادن) و(خليج ب) و(يونيكاب) الأكثر انخفاضا.

«المركز» يعزز ريادته في القطاع المالي بثلاث جوائز من «إيميا فاينانس»

عبداللطيف وليد النصف

«المركز» يواصل حصد الجوائز

حصل المركز المالي الكويتي "المركز" على ثلاث جوائز من "إيميا فاينانس" ضمن "جوائز القطاع المالي للشرق الأوسط لعام 2020"، معززا مكانته كأحد المؤسسات الرائدة على مستوى المنطقة في مجال إدارة الأصول والخدمات المصرفية الاستثمارية. واستحق "المركز" لقب "أفضل مدير للأصول في الكويت"، ولقبّ "أفضل بنك استثماري" للعام الثامن على التوالي، بالإضافة إلى جائزة "المسؤولية الاجتماعية للشركات" على مستوى الشرق الأوسط لعام 2020".

ويأتي فوز "المركز" بهذه الجوائز المرموقة تأكيداً لنجاحه المستمر وأدائه المتسق في إدارة الأصول والأعمال المصرفية الاستثمارية، رغم التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي بسبب جائحة فيروس (كوفيد19-)، حيث حافظ "المركز" على سجله المتميز في تحقيق العوائد لعملائه، واستطاع الارتقاء بمكانته في السوق المحلي والإقليمي. وتم اختيار الفائزين بالجوائز بناء على عدة معايير تشمل الأداء والعوامل الهيكلية المختلفة؛ مثل: الحصة السوقية، والمنتجات الاستثمارية المبتكرة، ومعدل النمو في فئات المنتجات المهمة، إلى جانب استراتيجية الشركة. وقد أشادت مجلة "إيميا فاينانس" بمبادرات "المركز" المتميزة، والتي ركزت على دعم العملاء والمجتمعات والقطاع العام على حد سواء.

وصرح عبداللطيف وليد النصف، العضو المنتدب، إدارة الثروات وتطوير الأعمال في "المركز"، قائلا: "كان عام 2020 عاماً إيجابياً بالنسبة "للمركز"، فقد سجلت منتجاتنا الاستثمارية أداءً جيداً على الرغم من الجائحة التي تعصف بالعالم وحالة عدم اليقين التي نتجت عنها، والتي منحتنا الفرصة لإثبات قدرتنا على الصمود أمام أي تحديات. واليوم، تأتي جوائز "إيميا فاينانس" لتؤكد هذه المكانة وتعززها. ويسعدنا حصولنا على جائزة "أفضل مدير أصول في الكويت" للعام الثامن على التوالي في دليل دامغ على قوة ونجاح محفظتنا من الحلول الاستثمارية عالية الأداء التي تهدف لخلق ثروة مستدامة لعملائنا. وأود أن أشكر زملاءنا على تفانيهم وأدائهم المميز، والتزامهم بسياسات إدارة المخاطر الحكيمة في بيئة الاستثمار الحالية التي تتسم بالتغير السريع."

وأضاف: "على الرغم من أن جائحة فيروس (كوفيد 19-) كان لها تأثيرٌ على شهية المستثمرين وثقة الأسواق على مستوى العالم، إلا أن خدماتنا المصرفية الاستثمارية قد شهدت معدلات طلب عالية من المستثمرين. وتحقق صفقاتنا قيمة طويلة الأجل لعملائنا، مدعومة بكفاءة وتميز قدراتنا في التنفيذ، والأبحاث المكثفة، والخبرة المتعمقة بالقطاع. ويعد حصول "المركز" على جائزة "أفضل بنك استثمار في الكويت" للعام الثامن على التوالي تقديراً هاماً لخدماتنا الفريدة، والتزاماً لا هوادة فيه بتقديم خدمات استثمارية متميزة لكافة عملائنا."

وحول جائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات على مستوى الشرق الأوسط، صرح النصف قائلاً: "انطلاقاً من حرصنا في "المركز" على الالتزام بقيمنا الأساسية في أعمالنا، فإننا نضع المسؤولية الاجتماعية نصب أعيننا أيضاً في كل ما نقوم به. وفي ظل الظروف التي تشهدها الأسواق المحلية والدولية حالياً، استطعنا الحفاظ على التزامنا بالعمل من أجل تحسين المجتمعات التي نعمل بها. ولذلك، فإننا فخورون بأن مبادراتنا العديدة قد أحدثت تأثيراً ملموساً موظفينا ومجتمعنا ودولة الكويت بشكل عام. واليوم، تأتي هذه الجائزة لتثري مساعينا التي تركز على تعزيز الازدهار والرخاء المستدام في مختلف أنحاء العالم.

وجديرٌ بالذكر أن "المركز" قد حصل على لقب "أفضل بنك استثماري في الكويت" للمرة التاسعة خلال حفل جوائز "أفضل البنوك الاستثمارية في العالم لعام 2020" الذي تنظمه مجلة غلوبال فاينانس المرموقة. وأوضحت المجلة أن تصنيف الشركات الأفضل أداءً يأتي بناءً على قدرتها على الحفاظ على مركزها في السوق، وتعزيزه في بيئات العمل المتغيرة. وتضمنت المعايير المعتمدة لاختيار الفائزين بالجوائز: الحصة السوقية، وعدد الصفقات وحجمها، والخدمة والمشورة، بالإضافة إلى إمكانيات الهيكلة، وشبكة التوزيع، والجهود المبذولة لمعالجة ظروف السوق، ومستوى الابتكار، والتسعير، وسمعة السوق الذي تعمل فيه.

«فيتش» تؤكد تصنيفات البنك التجاري

أكدت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية تقييمات البنك التجاري الكويتي، مع نظرة مستقبلية مستقرة، وذلك وفق بيان لبورصة الكويت.

وثبتت الوكالة تصنيف الجدارة الائتمانية على المدى الطويل والقصير عند "A+" و"F1" على التوالي، بما يدل على ارتفاع جودة الائتمان، وانخفاض احتمالات التعثر في سداد الالتزامات للغير بالوقت المناسب.

وأكدت فيتش تصنيف القابلية للنمو والاستدامة عند "bb"، بما يدل على القوة المالية للبنك واستمراريته الذاتية دون الاعتماد على الدعم الخارجي، ودون الاستفادة من الحوادث الاستثنائية.

وتعكس التصنيفات أيضاً الاحتمالية العالية للغاية لحصول البنك على دعم الجهات الرسمية في الكويت، إذ تطلب الأمر ذلك، والقدرة العالية التي تتمتع بها الكويت في توفير الدعم للبنوك المحلية، واستعدادها التام لتوفير الدعم، بصرف النظر عن حجم أعمال البنك.

وكان التجاري قد حقق في مستوى التسعة أشهر الأولى من عام 2020 أرباحا بقيمة 17.10 مليون دينار، بنمو 2.9% عن مستواها في الفترة المناظرة بالعام الماضي البالغ 16.62 مليون دينار.

«أموال الدولية» توافق على بيع استثماراتها بـ 3 شركات

أعلنت شركة أموال الدولية للاستثمار موافقة مجلس إدارتها على بيع استثمارات الشركة في شركات الشامل الدولية القابضة، ومطعم ومقهى السبعينات، والسبعينات الكويتية لإدارة المطاعم.

ونوهت أموال في بيان لبورصة الكويت أمس الأحد، بأن الأثر المالي لتلك المعلومة سوف سظهر في البيانات المالية للفترة المنتهية بـ31 ديسمبر 2020.

وحسب البيانات يشار إلى أن أموال تمتلك 33.25 % في شركة الشامل الدولية القابضة، وتستحوذ على 34 % في كل من شركة مطعم ومقهى السبعينات، وشركة السبعينات الكويتية لإدارة المطاعم.

وكانت أرباح أموال الدولية تراجعت في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري بنسبة 40.7 % إلى 339.87 ألف دينار، مقابل أرباح بنحو 573.44 ألف دينار لنفس الفترة من 2019.

«أعيان للإجارة» تتوصل لاتفاقات بشأن التسوية النهائية لمديونيتها

أعلنت شركة أعيان للإجارة والاستثمار توصلها لاتفاقات مع عددا من دائنيها لإجراء التسوية النهائية لسداد مديونيتها.

وبينت أعيان وفق بيان لبورصة الكويت أن التسوية تتماشى مع الحكم الصادر من محكمة التمييز، إذ ستتم التسوية من خلال سداد مبلغ نقدي وتحويل عدد من الأسهم في شركة توازن القابضة (غير مدرجة).

وأكدت أعيان أنها مسمرة في التواصل مع باقي الدائنين لإجراء التسوية النهائية، موضحة أن أثر التسوية الحالية على مركزها المالي يتمثل في انخفاض بند الأصول بواقع 5.63 مليون دينار.

كما سينتج عن ذلك الإجراء انخفاض بند مطلوبات التمويل الإسلامي بواقع 7.04 مليون دينار، وتحقيق الشركة لأرباح نتيجة خصم جزء من المديونية بـ1.41 مليون دينار، مبينا أن انعاكس الأثر المالي سيعتمد على توقيت إتمام تلك الصفقات.

كانت خسائر الشركة ارتفعت 40.2% في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، لتصل إلى 4.01 مليون دينار، مقابل خسائر بنحو 2.86 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2019.